المذهـب المالكيّ بالمغرب والأندلس

د. محمّد محيي الدين

(جامعة تلمســان)

عرف المغرب الإسلاميّ عدّة مذاهب فقهيّة، أهمّها :المذهب المالكيّ الذي يتبعه جلّ المغاربة. وهو مذهب الإمام مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحيّ. وهو فقيه المدينة وعالم الحجاز. ولد في نهاية القرن الأوّل للهجرة، وتُوفّي سنة179هـ ومن آثاره كتابه المشهور"الموطّأ"(1).

وقد اعتمد مالك في مذهبه على عدّة أصول ، منها: الكتاب، والسنة، والقياس، وعمل أهل المدينة، وسدّ الذرائع.

وإذا كان المذهب المالكيّ قد انتشر في عدّة مناطق من العالم الإسلاميّ،فإنّ من أهمّها المغرب الذي ظلّ أهله متشبّثين به إلى اليوم.

ويقف الباحث في تاريخ المغرب على أنّ هناك عدّة عوامل ساعدت على انتشار هذا المذهب وبقائه في بلاد المغرب. ومن تلك العوامل ما يلي:

1ــ طلبة الإمام مالك من المغاربة

كانت شهرة الإمام مالك تطبّق الآفاق، وكانت الركبان تسير بأخبار الحلقات العلميّة التي كان يعقدها بالمدينة. وكان طلبة المغرب الذين يقصدون إلى المشرق، متطلعين إلى الاستزادة من العلم، يذهبون إلى الحجاز فيجلسون إلى مالك ، ويأخذون عنه ما عنده من فقه ، ثمّ يعودون إلى بلادهم لينشروا ما أخذوا.

ومن أبرز تلاميذ مالك من الطلبــة المغــاربة والأندلسيّين : علــيّ بن زياد، وأسد بن الفرات، ويحيى بن يحيى الليثيّ. وإليهم ــ قبل غيرهم ــ يعود نقل مذهب مالك إلى المغرب الإسلاميّ.

فأمّا عليّ بن زياد فهو أوّل من يرجع إليهم الفضل في إيصال مذهب مالك إلى المغرب. فقد جلس إلى الإمام مالك ، وروى عنه "الموطّأ"، كما كتب مجموعة من المسائل الفقهيّة

والفتاوى التي صدرت عن أستاذه. وهو أوّل من جاء بكتاب :الموطّإ" إلى المغرب. وقد أقام عليّ بن زياد بمدينة القيروان حيث أخذ ينشر"الموطّا" وما سجّله من آراء شيخه وفتاواه.وقد قرأ عليه عدد من طلبة إفريقيّة وما إليها من مناطق المغرب، فانتشر، بفضل ذلك، مذهب مالك(2).

وأمّا أسد بن الفرات فقد كان من تلاميذ عليّ بن زياد. وعنه أخذ "الموطّأ" بالقيروان. ولكنّه لم يكتف بما قرأ من علم في إفريقيّة، فرحل إلى المشرق وقصد مالكا وجلس إليه متعلّما.. ولمّا عاد إلى القيروان أقبل كثير من الطلاّب على سماع المدوَّنة منه . فزاد ذلك مذهبَ مالـــك انتشـــارا وتمكّنا(3).

وأمّا يحيى بن يحيى الليثيّ فقد رحل من الأندلس إلى المشرق، وسمع من مالك، ثم عاد إلى بلده فنشر فيه مذهب أستاذه(4).

ونضيف إلى هؤلاء الثلاثة طالبا آخر لم يأخذ عن مالك مباشرة، وإنّما أخذ عن بعض تلاميذه، وهو سحنون الذي كان واحدا من تلاميذ عليّ بن زياد ثمّ أسد بن الفرات، ثمّ واصل دراسته الفقهيّة بالمشرق. وقد قصد سحنون الفقيه ابن القاسم الذي أظهر إعجابا به كبيرا، إذ كان سحنون مثال الطالب المجدّ. ولقد ازداد سحنون، بفضل ما أخذ عن ابن القاسم، علما. وأتيح له أن يراجع المدوَّنة الأسديّة. ثمّ عاد إلى بلده بعلم محقَّق، نشره بين مواطنيه، ممكّنا بذلك لمذهب أستاذه من الرسوخ(5).

ولقد تقلّد بعض هؤلاء الطلبة بعد عودتهم مناصب خطيرة في بلادهم. فأصبح لهم، بفضل ذلك، نفوذ واسع، فمكّنوا للمذهب المالكيّ من الانتشار، على نحو ما فعل بعض تلاميذ أبي حنيفة، إذ كان للقاضي أبي يوسف أكبر الفضل في انتشار مذهب أستاذه أبي حنيفة بمذهب أستاذهم.ويكفي أن يُذكَر من أولئك الطلبة المغاربة الفقيه يحيى بن يحيى الليثي الذي كان مستشارا لبعض حُكّام الأندلس فيمن يريدون تكليفه مسؤولية القضاء؛ وأن يُذكر سحنون الذي ولي القضاء، " فانضمّت إفريقيّة رسميّا إلى مذهب السنّة، وستختار... أحد الأشكال وأنقاها وأصلبها في السنّة، ألا وهو المذهب المالكيّ"(6).

2 ــ "ترسيم" حكّام المغرب للمذهب المالكيّ ببلادهم

يقف الباحث في تاريخ المذهب المالكيّ على أنّ بعض حكّام المغرب عملوا لتثبيته وإقراره ببلادهم دون غيره من المذاهب الفقهيّة الأخرى. ويكفي أن نذكر ما فعله كلّ من الأمويّين، وبني زيري، والمرابطين.

فأمّا الأمويّون فقد تبّتوا مذهب مالك بالأندلس حتّى يخالفوا أعداءهم العبّاسيّين الذين انتشر المذهب الحنفيّ لديهم، وذلك لأنّ صراع الأمويّين للعبّاسيّين لم يقف عند الجانب السياسيّ، وإنّما تجاوزه إلى جوانب أخرى، ثقفيّة وغيرها.

وأمّا بنو زيريّ فقد كانوا، في أوّل حكمهم لإفريقيّة، تابعين للفاطميّين في مذهبهم. ثمّ إنّ المعزّ بن باديس لمّا توقّف عن طاعتهم، أوقف العمل بمذهبهم ببلاده، واتخذ المذهب المالكيّ مذهبا رسميّا لدولته(7).

وأمّا المرابطون فقد كان زعيم دعوتهم هو الفقيه المالكيّ عبد الله بن ياسين، فمكّنوا للمذهب المالكيّ من الانتشار والثبوت، ورفعوا شأن فقهائه إلى درجة لم يصلوا إليها من قبل ولا من بعد. ولقد أشار بعض المؤرّخين إلى إكرام الحكّام المرابطين للفقهاء المالكيّين والصدور عن رأيهم والوقوف عند إشارتهم. قال الناصريّ واصفا الأمير يوسف بن تاشفين: "كان محبّا للفقهاء، مكرما لهم، صادرا عن رأيهم، يُجري عليهم أرزاقهم من بيت المال"(8). وقال ابن الأثير منوّها بالأمير عليّ بن يوسف :" ازداد في إكرام العلماء، والوقوف عند إشارتهم"(9).

3 ــ طبيعة أهل المغرب

يذهب عبد الرحمن بن خلدون إلى أنّ سبب تمكّن مذهب مالك من الانتشار والثبوت بالمغرب هو طبيعة أهل هذه المنطقة، المتّسمة بالبداوة، والتي تشبه ، إلى حدّ، طبيعة أهل الحجاز حيث ظهر هذا المذهب. يقول ابن خلدون : "البداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل

لمناسبة البداوة؛ ولهذا لم يزل المذهب المالكيّ غضّا عندهم، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها ، كما وقع في غيره من المذاهب"(10).

تلك هي الأسباب والعوامل التي كان لها أثرها في انتشار المذهب المالكيّ بالمغرب والأندلس ، وتمكّنه من الثبوت. على أنّ هذا المذهب قد عانى عدّة "صراعات" مذهبيّة كانت الغلبة له في كلّ منها. ونكتفي بالوقوف عند ما وقع بينه وبين المذهب الحنفيّ، ومذهب الفاطميّين ، ومذهب الموحّدين، ثمّ الفلاسفة والمتصوّفة.

كان المذهب الحنفيّ منتشرا ببعض بلاد المغرب قبل استقرار المذهب المالكيّ بها. وكان ذلك، بخاصّة، في إفريقيّة (تونس وما إليها) التي كانت خاضعة للأغالبة، أتباع العباسيّين الذين كانوا على مذهب أبي حنيفة النعمان.وقد انقسم أهل إفريقيّة في عهد الفقيه سحنون : فالأغالبة ومن حطب في حبلهم أحناف، وغيرهم من الفقهاء والعامّة على مذهب مالك. ثم كانت "الغلبة" للمذهب المالكيّ نتيجة لشعبيّته، وبفضل قوّة شخصيّة سحنون(11).

ولّما أسّس العبيديّون دولتهم بالمغرب حملوا الناس على التشيّع، فاستاء الفقهاء المالكيّون ومن تبعهم من العامّة. وقد خلفّ الصراع الذي احتدم، أحيانا، بين العبيديّين والفقهاء المالكيّين عدّة ضحايا، واضطرّ كثيرا من الفقهاء إلى الهجرة خوفا من الاضطهاد(12).

وقد ظلّ ذلك الصراع قائما ، بل عنيفا، حتى بعد انتقال الفاطميّين إلى مصر، وذلك لأنّ موقف الحكام الزيريّين الأُوّل كان إلى جانب الدولة الفاطميّة. فلمّا تولّى الحُكمَ المعزّ بن باديس قلب للشيعة ظهر المجنّ، فزال التشيّع(13)، وغدا المذهب المالكيّ هو المذهب الرسميّ للدولة، بعد أن كان المذهب الشعبيّ.

وفي عصر الموحّدين ضاق بعض الخلفاء بتشعّب الآراء الفقهيّة في بعض القضايا، فأصدر أمرا بإحراق كتب الفروع، أي فروع مذهب مالك، فنفّذ أمره في كثير من مدن المغرب والأندلس، فضاع بسبب ذلك تراث مالكيّ كثير(14).ولقد سجّل هذه الحادثة المؤرّخ المغربيّ عبد الواحد المرّاكشيّ، فقال: "وفي أيّامه (أي الخليفة أبي يوسف يعقوب المنصور)

انقطع علم الفروع وخافه العلماء. وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يُجرَّد ما فيها من حديث رسول الله صلعم والقرآن، ففُعل ذلك، فأُحرق منها جملة في سائر البلاد: كمدوّنة سحنون، ونوادر ابن أبي زيد، ومختصره، وكتاب التهذيب للبراذعيّ، وواضحة ابن حبيب، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها؛ شهدت منه، وأنا يومئذ بمدينة فاس: يُؤتى منها بالأحمال فتُوضع ويُطلَق فيها النار"(15)

وإذا كان بعض الباحثين يرى في ذلك صراعا بين المذهبين، المالكيّ، والظاهريّ الذي نُسب إليه الموحّدون(16)، فإنّ غيره يذهب إلى أنّ الأمر لا يعدو الدعوة إلى العودة إلى الأصلين الأوّلين للفقه الإسلاميّ، القرآن والسُنّة(17).

ونختم الحديث عن الصراع المذهبيّ وما إليه بما كان بين الفقهاء المالكيّة، ومن كان يشتغل بالفلسفة من علماء المغرب؛ فقد كان أولئك الفقهاء يرون أنّ الفلسفة تتنافى مع الدين، وأنّها تؤدّي إلى الإلحاد؛ فاعتبروا ـــ من ثمّ ـــ كل فيلسوف زنديقا، على الرغم ممّا بذل بعض الفلاسفة من جهد في محاولة إقناعهم بأنّ الدين والفلسفة لا يتناقضان(نشير ـــ بصفة خاصّة ـــ إلى محاولة ابن طفيل في "حيّ بن يقظان"، وعمل ابن رشد في " فصل المقال، فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال").وقد حارب الفقهاء الفلاسفة ومن نحا نحوهم في جلّ مراحل تاريخ المغرب القديم (من مظاهر ذلك: إحراق كتب ابن مَسَرّة في عصر بني أُميّة بالأندلس(18)، وكتاب أبي حامد الغزاليّ "إحياء علوم الدين" في عهد المرابطين(19)، وكتب ابن رشد في عصر الموحّدين (20) .). وقد سجّل هذه الظاهرة غيرُ ما مؤرّخ. قال ابن طفيل متكلّما على التفكير الفلسفيّ بالأندلس: "[هو]أعدم من الكبريت الأحمر، ولا سيّما في هذا الصقع الذي نحن فيه... ومن ظفر بشيء منه لم يكلّم الناس إلاّ رمزا؛ فإنّ الملّة الحنيفيّة والشريعة المحمّدية قد منعت الخوض فيه وحذّرت منه"(21).

وكان موقف الفقهاء من التصوّف شبيها بموقفهم من الفلسفة. ويكفي دليلا على ذلك ما أصاب بعضَ المتصوّفة من امتحان وتغريب(22).

وقد ظلّ المذهب المالكيّ هو المذهب الفقهيّ الأوّل للمغاربة، وذلك منذ أن أدخله بلادَهم عليّ بن زياد. وكان من نتائج ذلك: المظهران التاليان:

1 ــ كثرة الفقهاء

يلتقي المتتبّع لكتب التراجم المغربيّة عددا يتجاوز الحصر من تراجم الفقهاء المالكيّين، كان لكثير منهم فضل على تنمية المذهب بما صدر عنهم من آراء في النوازل المختلفة. من أشهرهم: أسد بن الفرات، وسحنون، ومحمد ابنه، ويحيى بن يحيى الليثيّ، والقاضي عياض، وأبو بكر بن العربيّ، وابن رشد الجدّ، وابن جُزَيّ، وغيرهم.

2 ــ غزارة التأليف

خلّف فقهاء المذهب في المغرب تآليف كثيرة، يعجز الباحث عن حصرها. وإذا كان بعض ذلك النتاج قد وصل إلى عصر الطباعة فنُشر، فإن كثيرا منه ما فتئ مخطوطا أو في حكم الضائع من تراث المغرب الثقافيّ.

وقد كان من الطبيعيّ أن يحظي الفقهاء المالكيّة ، نتيجة لذلك، بالمنزلة العالية والشأن الرفيع، وأن ينالوا ما لم ينله غيرهم من امتيازات ماديّة وغيرها. وإذا كان الكثير منهم نماذج في الزهد والتنزّه عن كلّ ما يطعن في سلوك الفقيه، فإن البعض منهم قد أقبل على ما أُتيح له من مكاسب ماديّة، وتمتّع بما توفّر له من نعيم . فانبرى بعض الشعراء لنقد ذلك السلوك موازنين بينه وبين سلوك مالك وتلاميذه من الفقهاء الزهّاد(23).

الهوامش

1 ــ انظر ترجمة مالك في: ابن فرحون : الديباج المُذهَب، في معرفة أعيان المذهب، القاهرة: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، 1329 هـ.، ص17 ــ 30؛ القاضي عياض: ترتيب المدارك، وتقريب المسالك، لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق أحمد بكير محمود، بيروت: دار مكتبة الحياة ــ طرابلس(ليبيا): دار مكتبة الفكر، ج1،ص102 ــ 280.

2 ــ ينظر: عبد العزيز المجدوب: الصراع المذهبيّ بإفريقيّة إلى قيام الدولة الزيريّة، تونس: الدار التونسيّة للنشر، د.ط.، 1395 هـ ــ 1975 م.، ص 40.

3 ــ ينظر: المرجع نفسه، ص 40 ــ 42، 49 ــ 52.

4 ــ ينظر: الحُميديّ: جذوة المقتبس، في ذكر ولاة الأندلس، القاهرة: الدار المصريّة للتأليف والترجمة، د. ط. ، ص 382 ــ 384.

5 ــ ينظر: عبد العزيز المجدوب: المرجع السابق، ص 40، 42 ــ 43، 51.

6 ــ محمد الطالبيّ: الدولة الأغلبيّة: تاريخها السياسيّ، ترجمة المنجي الصيّاديّ، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، 1985، 275.

7 ــ ينظر: رابح بونار: المغرب العربيّ: تاريخه وثقافته، الجزائر: الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، د.ط.، 1968، ص 250.

8 ــ أبو العبّاس الناصريّ السلاويّ: الاستقصا، لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق ولديه جعفر ومحمّد، الدار البيضاء، د.ط.، 1954، ج2، ص60.

9 ــ ابن الأثيــر: الكامــل في التاريــخ، بيــروت: دار الفكر العربيّ، الطبعة الثانية، 1967، ج8، ص237.

10 ــ عبد الرحمن بن خلدون: مقدّمة ابن خلدون، القاهرة، مطبعة الحاجّ عبد السلام بن شقرون، د.ط.، د.ت. ، ص 336.

11 ــ ينظر: عبد العزيز المجدوب: المرجع السابق، ص 69 ــ 70.

12 ــ ينظر: المرجع نفسه، ص 165 وما بعدها.

13 ــ ينظر: رابح بونار: المرجع السابق، ص 249 ــ 250.

14 ــ ينظر: عبد الواحد المرّاكشيّ: المُعجب، في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق ر. دوزي، ليدن: إ.ج. بريل، الطبعة الثانية، 1881، ص 201 ــ 202.

15 ــ المصدر نفسه.

16 ــينظر: محمد المنونيّ: العلوم والآداب والفنون على عهد الموحّدين، تطوان: معهد مولاي الحسن،د.ط. ، 1950 ، ص 50 وما بعدها.

17 ــ ينظر: عبد الله كنون: النبوغ المغربيّ، في الأدب العربيّ، بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبنانيّ، الطبعة الثانية، 1961 ، ص 124 ــ 125.

18 ــ ينظر: أبو الحسن النباهي المالقيّ: المرقبة العليا، فيمن يستحق القضاء والفتيا، نشره ليفي بروفنسال بعنوان" تاريخ قضاة الأندلس"، بيروت: المكتب التجاريّ، د. ت. ، ص78.

19 ــينظر: ابن عذاريّ المراكشيّ: البيان المغرب، في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الرابع، تحقيق إحسان عبّاس، بيروت: دار الثقافة، 1967، ص59.

20 ــينظر ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء، في طبقات الأطبّاء، تحقيق نزار رضا، بيروت: مكتبة الحياة، 1965، ص 1516.

21 ــ ابن طفيل: حيّ بن يقظان ، بيروت، دار المشرق، الطبعة الثانية، 1968 ، ص 20.

22 ــ ينظر: صفوان بن إدريس: زاد المسافر، وغُرّة محيّا الأدب السافر، تحقيق عبد القادر محداد، بيروت: دار الرائد العربيّ، د.ط. ، 1970 ، ص 113.

الإبداع الفلسفي: 2001-DOC

المصطلح الصوفي